

تطور فرص تمويل (MSMEs) في ظل التفاعل بين الشمول المالي الرقمي وجائحة كوفيد-19

- مع الإشارة إلى حالة الصين -

*Evolution of MSME's funding opportunities in the context of interaction between digital Financial inclusion and the "Covid-19" pandemic
The case of china*عماني لمياء¹¹ جامعة قاصدي مرباح - ورقلة (الجزائر)، Amani.lamia@univ-ouargla.dz

تاريخ النشر: 2023/03/29

تاريخ القبول: 2023/03/10

تاريخ الارسال: 2022/11/17

ملخص:

تعد جائحة "كوفيد - 19" بمثابة المختبر الطبيعي للخدمات المالية الرقمية وفرصة لرفع مستويات الشمول المالي الرقمي من أجل الاستجابة لإجراءات التباعد الاجتماعي. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة تطور فرص التمويل للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الأكثر تضررا من آثار الجائحة، من خلال عرض التدابير المتخذة بشأن الاحتواء. توصلت الدراسة إلى اختلاف مستوى الإجراءات المتخذة بين دول مجموعة العشرين وغيرها من الدول خلال الأزمة، مع اشتراكها في ضرورة دعم هذا القطاع من المؤسسات من أجل التعافي السريع. كلمات مفتاحية: شمول مالي رقمي، جائحة "كوفيد - 19"، مؤسسات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، تمويل جماعي، مدفوعات رقمية.

تصنيفات JEL : E5، G21.

Abstract :

The COVID-19 pandemic is the natural laboratory of digital financial services and an opportunity to raise the levels of digital financial inclusion in order to respond social distancing measures. Accordingly, this study aims to discuss financing opportunities evolution for micro, small and medium enterprises, which are the most affected by pandemic, on presenting the measures taken to contain, focusing on China case.

The study concluded that the levels of measures taken among the G20 countries and other countries during the crisis differ, but all share the need to support MSMEs for a rapid recovery.

Keywords: Digital financial inclusion, « Covid-19 » pandemic, MSMEs, Crowdfunding, digital paymentes.

JEL Classification Cods : E5, G21.

المقدمة:

أدى اتخاذ التدابير المتعددة لتشجيع الخدمات المالية الرقمية عبر مختلف اقتصاديات العالم ولعدة سنوات من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، إلى تهيئة الفرصة التي خلقتها جائحة "كوفيد-19"، لتحسين الوصول إلى القنوات والأدوات الرقمية في جزء من الصناعة المالية كمدخل لهذه الاقتصاديات من أجل التعافي وتوسيع الشمول المالي الرقمي وتمكينه من تحقيق الأهداف المرتبطة به ضمن منظور التنمية المستدامة. لقد أسهمت الخدمات المالية الرقمية في التكيف مع الظروف المستجدة والمعقدة خلال الجائحة، فارتفع الطلب عليها تلقائياً باعتبارها جزءاً من الحل، وبالتالي تكون الأزمة الصحية العالمية -مثل الكثير من الأزمات الأخرى- قد حفزت على المزيد من التوجه نحو التحول الرقمي وتبني نماذج الأعمال الرقمية التي تستطيع التعايش مع ظروف مشابهاة.

يعد قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) القطاع الأكثر ضعفاً وتأثراً بظروف الجائحة، نظراً لكل المشاكل التي يعاني منها القطاع بالأساس، خاصة ما تعلق منها بفجوة التمويل والقصور المسجل في القطاع المالي التقليدي في تلبية احتياجات تلك المؤسسات، والتي تضاعفت حتماً في ظل الأزمة.

لقد أسهمت جائحة "كوفيد - 19"، التي قيّدت إلى حد كبير قدرة أعداد هائلة من المتعاملين (أفراد ومؤسسات وجهات حكومية) على الانتقال والتعامل عن قرب، في زيادة اللجوء إلى الخدمات المالية الرقمية والاعتماد على حلول التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها كمدخل لإدارة الأزمة والتعايش معها. وفق عرضنا لهذه الرؤية القائمة على التفاعل بين ضغط الأزمة ووتيرة الشمول المالي الرقمي (الجائحة تحفز الاعتماد على الخدمة المالية الرقمية، وهذه الأخيرة تدفع للتعايش مع حالة التباعد والعمل عن بعد) يمكننا مناقشة فرص التمويل التي استفادت منها المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سياق تطور الشمول المالي، وفي ظل الجائحة.

وعليه، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- ما أثر تطور مستويات الشمول المالي الرقمي على فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكيف دعم التفاعل بين ظروف الجائحة ونمو الخدمات المالية الرقمية هذا القطاع من المؤسسات؟

فرضية الدراسة

تفترض هذه الدراسة أن إدارة الأزمات بشكل فعال تسمح بتحويل المخاطر إلى فرص حقيقية. وعليه، فقد أفرز التفاعل بين ظروف الجائحة التي استوجبت حالة من التباعد الاجتماعي والعمل عن بعد وبين التدابير المتخذة لتسريع الخدمات المالية الرقمية إلى تفعيل طرق الاستجابة والتعايش من ناحية وزيادة مستويات الشمول المالي الرقمي من ناحية أخرى.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المزايا التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سياق تطور مستويات الشمول المالي وعبر مختلف مراحل التطور، لا سيما في ظل الجائحة التي أثّرت بشكل خاص وحاد على هذا القطاع من المؤسسات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في رصد سياق تطور الشمول المالي الرقمي والفرص التمويلية التي تظهر مع الابتكارات المالية المعززة تكنولوجياً، خاصة في فترة زمنية فاصلة هي فترة الأزمة الصحية العالمية، وفي ديناميكية التفاعل بين ظروف الأزمة والحاجة إلى الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية.

هيكل الدراسة

لمناقشة الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور هي:

- 1 - تأثير جائحة "كوفيد-19" على الشمول المالي الرقمي.
- 2 - تطور فرص التمويل مع منتجات التكنولوجيا المالية لقطاع (MSMEs)
- 3- الإجراءات المتخذة لاحتواء (MSMEs) في ظل جائحة "كوفيد - 19"

1 - تأثير جائحة "كوفيد-19" على الشمول المالي الرقمي

1 - 1 مدخل إلى الشمول المالي الرقمي

يعرف "البنك الدولي" الشمول المالي على أنه إمكانية وصول الأفراد والمؤسسات إلى منتجات وخدمات مالية تعود عليهم بالمنفعة، وبأسعار مقبولة تلبي احتياجاتهم (المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين)، بحيث يتم تقديم تلك الخدمات بطريقة مسؤولة ومستدامة. يعزز توفير الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات قدرتهم على التخطيط وتحقيق الأهداف طويلة الأجل ومواجهة حالات الطوارئ غير المتوقعة، لبدء الأعمال التجارية أو لتوسيعها، والاستثمار في الخدمات الأساسية كالتعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية (البنك الدولي، 2021). يضمن الشمول المالي الوصول العادل إلى النظام المالي الرسمي وإتاحة خدماته واستخدامها للجميع، وذلك حتى يكون النظام المالي شاملاً، ويضمن التخصيص الفعال للموارد ويقلل من تكلفة رأس المال. يمكن للنظام المالي الشامل أن يقلل أيضاً من المصادر غير الرسمية للائتمان المكلفة والقائمة على الاستغلال (Bose, Bhattacharyya, & Islam, 2016) وتلعب البنوك المركزية في كل دول العالم دوراً أساسياً في تعزيز هذا الاتجاه، من خلال وضع استراتيجية ذات متطلبات محددة تركز على الأبعاد الأساسية: الفئات المستهدفة؛ البنية التحتية الرقمية؛ حماية العملاء؛ والثقافة المالية، ومنذ سنة 2010 أطلقت أكثر من 60 دولة استراتيجية للشمول المالي وتعهّدت 55 دولة بتحقيق مستويات مقبولة من الشمول المالي وذلك من أجل إدماج حوالي 1.7 مليار نسمة عبر العالم في قطاع الخدمات المالية الرسمية (الطيب، 2020، ص 6)

أما الشمول المالي الرقمي، فيعرفه "الاتحاد الدولي للاتصالات ITU" من خلال الخدمات المالية الرقمية، والتي تتيح إمكانيات كبيرة لتمكين الأفراد المحرومين من الخدمات المصرفية من الادّخار وسداد المدفوعات والوصول إلى الائتمان والتأمين، بما يمكنهم من إدارة تدفقات الدخل غير المنتظمة والتخطيط للمستقبل والتعافي من الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والتوصل إلى أساليب جديدة لكسب العيش. ويمكن للشمول المالي الرقمي أن يساعد الحكومات أيضاً في التأكد من أن المساعدات الاجتماعية بمختلف أشكالها تصل إلى الفئات المستهدفة فعلياً (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2021). يتضمن الشمول المالي الرقمي

نشر وتعميم الخدمات المالية الرقمية من خلال الوسائل الرقمية للوصول إلى الفئات المستبعدة ماليا. الخدمات المالية الرقمية هي منتجات وخدمات مالية ضمن سلسلة مركبة من الابتكارات المالية والتكنولوجية، يتم الوصول إليها من خلال الوسائل الرقمية، التي تجعل منها منخفضة التكلفة، واسعة النطاق، ويمكن الوصول إليها بسهولة (صندوق مشاريع المرأة العربية، 2020، ص 7).

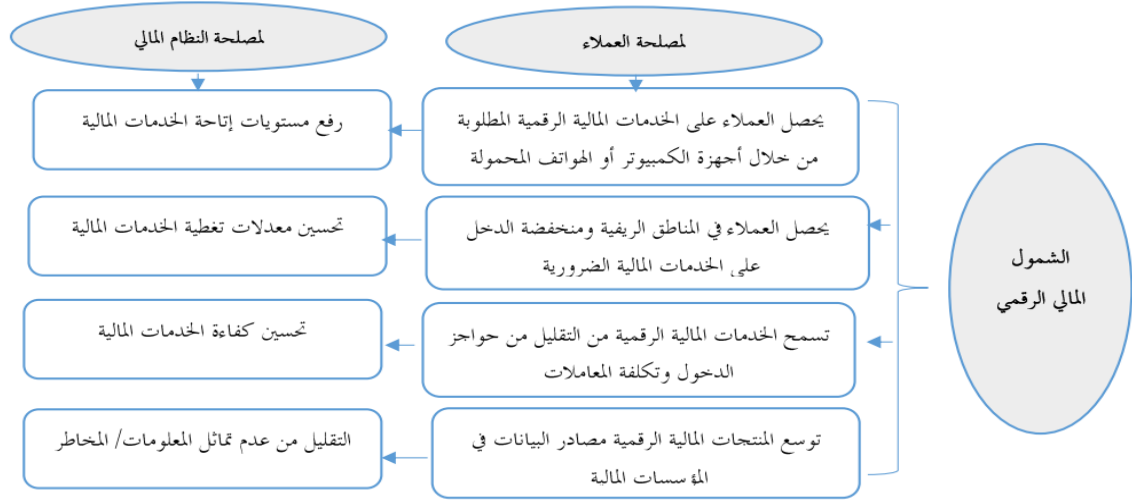
سوف يكون للخدمات المالية الرقمية (DFS) التي يتم تمكينها بواسطة التكنولوجيا المالية القدرة على خفض التكاليف الحدية وزيادة السرعة والأمان والشفافية وإتاحة المزيد من الخدمات المالية المخصصة التي تخدم الشرائح المستبعدة ماليا. تستجيب هذه الخدمات لحواجز العرض التي تعيق الوصول، مثل تكاليف التشغيل المرتفعة، والمنافسة المحدودة؛ ولحواجز الطلب، التي تتعلق بضعف الدخل وتقلبه، أو إثبات الهوية والثقة، والإجراءات الشكلية والحواجز الجغرافية. فبحلول سنة 2020 يوجد أكثر من 850 مليون حساب نقدي مسجل في 90 دولة، مع حجم معاملات يصل إلى 1.3 مليار دولار يوميا (World Bank Group, 2020, p. 10).

يمكننا النظر إلى الخدمات المالية الرقمية كمكون من مكونات **المالية الرقمية**، حيث يعرف "معهد ماكينزي" هذه الأخيرة على أنها خدمات مالية يتم تقديمها عبر البنية التحتية الرقمية - بما في ذلك الهاتف المحمول والأترنت - في ظل تقليل استخدام السيوالة والتقليل من الفروع البنكية التقليدية. تعمل الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر أو البطاقات المستخدمة عبر أجهزة نقاط البيع (POS) على توصيل الأفراد والمؤسسات ببنية تحتية رقمية للمدفوعات، مما يتيح إجراء معاملات سلسلة عبر جميع الأطراف. وبالتالي يمكن القول أنّ النظام البيئي للمالية الرقمية يمكن أن يشمل (McKinsey & Company, 2016, p. 2): (1) كافة أنواع الخدمات المالية مثل المدفوعات والادخار والائتمان والتأمين وغيرها من المنتجات المالية؛ (2) جميع أنواع المستخدمين بما في ذلك الأفراد من جميع مستويات الدخل والمؤسسات من جميع الأحجام والجهات الحكومية على جميع المستويات؛ (3) جميع أنواع مقدمي الخدمات المالية، بما في ذلك البنوك ومقدمي خدمات الدفع والمؤسسات المالية الأخرى وشركات الاتصالات وشركات التكنولوجيا المالية (Fin Tech) الناشئة وتجار التجزئة وغيرهم.

يمكن **للشمول المالي المعزز بالتكنولوجيا المالية**، تعزيز فرص التمكين من خلال الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها، مثل استخدام الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المربوطة بالأترنت، للحصول على الخدمات المالية الرقمية.

يمكننا القول أنّ الشمول المالي الرقمي هو الشمول المالي غير التقليدي الذي يمكن الوصول إليه من خلال الخدمات المالية الرقمية، حيث يُفترض بمكاسب الشمول المالي التقليدي أن تكون قد حققت المطلوب منها سابقا (عماني، صديقي، 2021). يؤدي الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها إلى زيادة الشمول المالي الرقمي، حتى في حالة انخفاض الشمول المالي التقليدي (وجود فجوة بالأساس)، فهو بذلك يميل إلى سد فجوة الشمول المالي التقليدي. تعمل الخدمات المالية التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية على سد هذه الفجوة التي خلفتها المؤسسات المالية التقليدية، عبر مناطق مختلفة من العالم، بحيث تتوسع بعض المؤسسات الأمريكية والبريطانية والصينية نحو الأسواق الناشئة، مثل الهند وكينيا والمكسيك ونيجيريا وتنزانيا، ويشهد سوق الإقراض الرقمي نموا سريعا في كل من الهند وكينيا. (Sahay, Lahreche, Khera, Ogawa, & Bazarbash, 2020, pp. 13-14).

الشكل (01): المزايا المنتظرة من الشمول المالي الرقمي

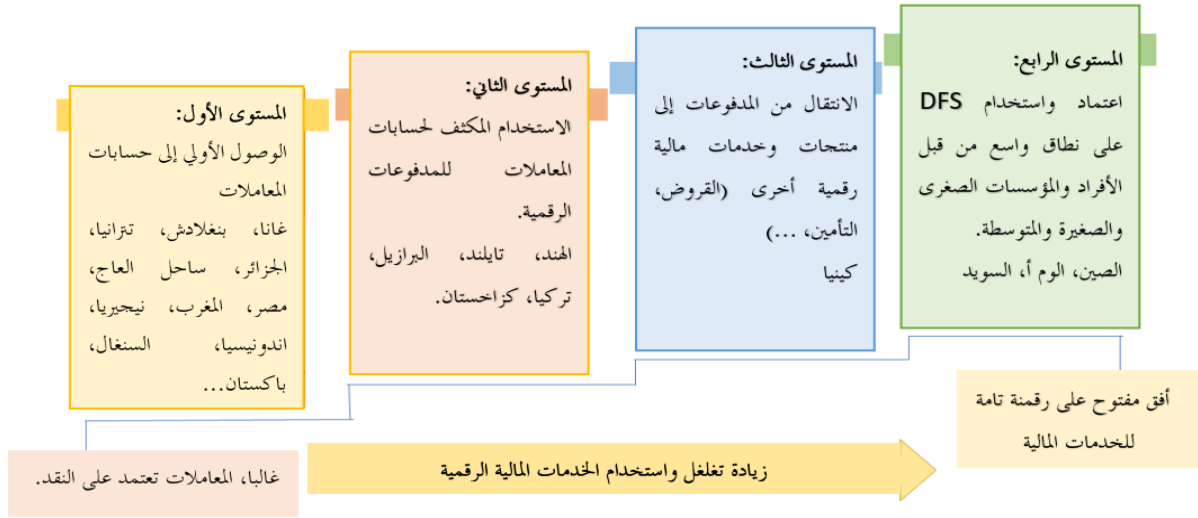


المصدر: (Yang & Zhang, 2020, p. 5)

تُبنى استراتيجية الشمول المالي على جذب العملاء وخدمة مصالحهم، والتي سوف تؤدي في النهاية إلى مكاسب تطال النظام المالي ككل، لقد تم تصميم مجمل الخدمات المالية الرقمية من منطلق كون "العميل" في مركز الخدمة (اعرف عميلك KYC : متطلباته واحتياجاته وتوقعاته)، بحيث تراعى الاحتياجات الخاصة بقدر كبير (الشكل 01).

مرّ الشمول المالي عبر العالم في سياق التطور بعدة مراحل، وفي مرحلته الحالية 0.3 فهو في مستويات مختلفة عبر العالم (الشكل 02)، ويمكن القول حتى أنها متباعدة. يعني الشمول المالي 0.3 -من منظور مترابط- الشمول المالي المعزز بالتكنولوجيا المالية (الشمول المالي الرقمي)، والذي يركز بشكل مباشر على شرائح الدخل المنخفض، والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، حيث تلعب التكنولوجيا المالية دوراً أساسياً في زيادة الانتشار بقدر كبير. وبهذا المعنى، يعد الاستثمار في التكنولوجيا المالية بمثابة الشمول المالي 0.3، فالشمول المالي الذي بدأ مع أواخر السبعينيات من القرن الماضي 0.1، من خلال تطور الائتمان الأصغر (المالية المصغرة)، أسهم في تطور مفهوم الحصول على التمويل الذي توسع نحو الأسر الفقيرة ذات الدخل المنخفض. وقد تمكنت مؤسسات المالية المصغرة من إثبات قابليتها للبقاء والتطور من الناحية التجارية لاحقاً، من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات وأتمتة المكاتب الخلفية في فترة التسعينيات، التي تعتبر فترة الشمول المالي 2.0 (Triodos investment management, 2019, p. 5)

الشكل (02): مستويات الشمول المالي الرقمي عبر العالم

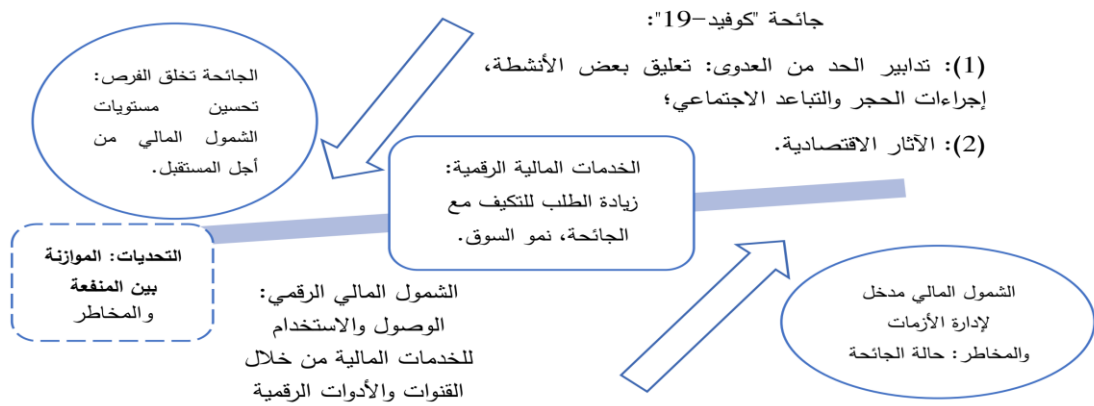


المصدر: (World Bank Group, 2020, p. 9)

1 - 2 العلاقة التفاعلية بين جائحة "كوفيد - 19" والشمول المالي الرقمي

يدفع الوضع الحالي الذي فرضته الجائحة إلى تكثيف الحاجة لاستخدام التكنولوجيا المالية للحفاظ على عمل الأنظمة المالية والحفاظ على سلامة المتعاملين في ظل التباعد الاجتماعي، مع انخفاض العرض والطلب، وتشديد شروط الائتمان وحده عدم اليقين. يلخص الشكل (03) العلاقة التفاعلية بين الأزمة (جائحة "كوفيد-19") والشمول المالي الرقمي: يتمثل الاتجاه الأول لهذه العلاقة التفاعلية في قدرة الشمول المالي الرقمي على تعزيز إمكانيات الاستجابة والصمود والتعافي خلال الأزمة؛ بينما يتمثل الجانب الثاني في تأثير ظروف الجائحة -وخصوصيتها والتدابير المتخذة للحد من العدوى والتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية التي نتجت عن هذه الأزمة- على الشمول المالي الرقمي وزيادة نسب ومؤشرات الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية، في ظل الموازنة بين المنفعة والمخاطر (العقبات، القيود، الانعكاسات السلبية وغيرها).

الشكل 03: التفاعل بين جائحة "كوفيد - 19" والشمول المالي الرقمي



المصدر: (عماني، صديقي، 2021 a)

تُغيّر الخدمات المالية الرقمية من طريقة تعامل الأفراد مع التدفقات النقدية، من خلال التأثير على طريقة الدفع والتحويل والوصول إلى الائتمان والتأمين، والتخطيط المستقبلي والمرونة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية لتعزيز إمكانيات الصمود والتعافي، والأهم هو التأثير على سبل كسب العيش، وهو ما شكّل محركاً لنمو هذا القطاع في ظل الجائحة نظراً لتعليق الأنشطة وإجراءات الغلق التي حالت دون الاستمرار في كسب الدخل بالطرق المعتادة. يتطلب الانتقال من "الوصول والإتاحة" للفئات المستهدفة من الخدمات المالية الرقمية، إلى "الاستخدام" ثم التوظيف لكسب العيش توفر فرصة اقتصادية والقدرة على الاستفادة منها، تُوفّر هذه الفرصة مستوى معين من الأمن الاقتصادي وآليات للحماية في الظروف السيئة (عماني، صديقي، 2021a).

يمكن الاعتماد على نتائج دراسة "المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP" لتوضيح دور الشمول المالي الرقمي في إدارة الأزمة الصحية المتشعبة والمولدة لسلسلة أكبر من الأزمات (الاقتصادية والمالية تحديداً). يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تحسن من أسلوب تحقيق الأهداف التالية (CGAP, 2020): (1) توليد الدخل: هناك حاجة دائمة لمصادر دخل موثوقة وقابلة للتنبؤ، من وظيفة أو مشروع عائلي أو عمل يومي أو تجارة اجتماعية أو عمل مؤقت أو مدفوعات حكومية. وبالتالي، فإن امتلاك حساب في مؤسسة مالية أو عبر الهاتف المحمول يعزز من القدرة على الادخار وتمويل مشروع مصغر وتلقي مساعدة مالية؛ (2) الحصول على الخدمات الضرورية: يحتاج الناس دائماً إلى خدمات تساعد على حسن استغلال الوقت، وتحسين ظروف الحياة بالحصول على الكهرباء والمياه والصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية والاتصال، وتبرز هذه الحاجات أكثر في أوقات الأزمات؛ (3) الحماية والضمان: هناك حاجة لمواجهة حالات الطوارئ والصدمات والأزمات الصحية والتغير في المناخ والصراعات بشكل مرن، وتوفير حد أدنى للدخل يعزز القدرة على الصمود من خلال التحويلات الاجتماعية، أو توفير الحماية من مقدمي الخدمات المالية أنفسهم، من خلال تعزيز استراتيجيات حماية العملاء المختلفة.

تغير الخدمات المالية الرقمية أيضاً من الطريقة التي تتعامل بها الحكومات مع الحماية الاجتماعية والمساعدات المالية المقدمة للفئات المتضررة الموجودة في البيئات الهشة وغير المستقرة.

خلقت الأزمة الصحية لـ "كوفيد-19" فرصاً جديدة للخدمات المالية الرقمية لتسريع الشمول المالي وسط التباعد الاجتماعي وتقييد التنقل بغرض التحكم في حالة العدوى، وقد ساعدت شركات التكنولوجيا المالية من خلال "النقود المحمولة Mobile money" - بشكل خاص - كل من الأفراد والمؤسسات للوصول الرقمي إلى الخدمات المالية أثناء عمليات الإغلاق ثم إعادة الفتح التدريجي للأنشطة التي تم تعليقها، حيث تزايد تفضيل المعاملات غير النقدية وغير التلامسية للتخفيف من الانتشار. تبين في دراسة لصندوق النقد الدولي شملت 52 دولة أن التمويل الرقمي يمكن أن يرفع من الشمول المالي الرقمي، حتى في حالة تراجع الشمول المالي التقليدي، خاصة في إفريقيا وآسيا خلال الفترة 2014-2017، لقد أظهرت الدراسة أن الشمول المالي الرقمي بإمكانه العمل على سد فجوة الشمول المالي التقليدي (كما سبقت الإشارة إليه). وخلال الجائحة كانت استجابة شركات التكنولوجيا المالية متباينة، فقد شاركت في بعض الدول في البرامج الحكومية لتمديد الائتمان الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة،

بينما في دول أخرى عملت على تقييد الإقراض الجديد استجابةً لضعف الطلب ومن أجل الحفاظ على السيولة وإدارة المخاطر بأسلوب مقبول (Sahay, Lahreche, Khera, Ogawa, & Bazarbash, 2020, p. 6).

2 - تطور فرص التمويل مع منتجات التكنولوجيا المالية لقطاع (MSMEs)

توفر التكنولوجيا المالية مجموعة من الحلول والخدمات المالية الرقمية تعد بمثابة البدائل التمويلية المستحدثة والمبتكرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل -بشكل أساسي- في: خدمات منصات التمويل الجماعي، خدمات المدفوعات الرقمية، والاقتراض بين النظراء (حمدوش، عماني، 2020).

2 - 1 خدمات منصات التمويل الجماعي

يعتبر التمويل الجماعي "فكرة مبتكرة في التمويل" من أجل دعم "فكرة مبتكرة في المشروع"، ويمكن اعتباره -في الوقت ذاته- منتجا من منتجات الهندسة المالية والتكنولوجيا المالية معا، كونه يعمل على إيجاد حلول خلاقة للمشاكل المالية فهو منتج مقترح في سياق الابتكار المالي؛ وبما أن هذا الحل قد أصبح متاحا عبر وسائط تكنولوجيا أو منصة رقمية فهو من منتجات التكنولوجيا المالية. يعتبر التمويل الجماعي جزءا من الفئة الفرعية للتكنولوجيا المالية والتي تسمى التمويل البديل (AltFin) المستند إلى السوق والمدعوم بالتكنولوجيا خارج النظام المالي التقليدي (عماني، بن علي، 2021، ص 267). انتشرت منصات التمويل الجماعي بعد الأزمة المالية لسنة 2008، في الوقت الذي كانت فيه بعض البنوك تعمل على تقليل تعرض ميزانيتها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انتهجت شركات التكنولوجيا المالية أسلوب تخفيف التقييم الائتماني (Rohner, 2016, p. 16)، حيث ظهرت منصات متخصصة تضم عددا هائلا من الأشخاص عبر العالم يبحثون عن استثمار مبالغ صغيرة في مشاريع معينة، مما يسمح للمؤسسات الصغيرة وأصحاب المشاريع الناشئة والمبتكرة بالحصول على الأموال الضرورية لتغطية احتياجاتهم التمويلية (Assaf, Garnier, & Pluchart, 2016, p. 241). يكون تجميع الموارد المالية إما في شكل تبرعات أو مقابل نوع ما من أنواع المكافآت و/ أو في شكل حقوق التصويت من أجل دعم المبادرات لأغراض محددة (Germon & Maalouli, 2015, p. 796) أو من خلال أشكال أخرى.

يمكن تصنيف نماذج التمويل الجماعي إلى ثلاثة أنواع (الصبي، 2018): (أ) "القائم على الملكية"، الذي يعد ملائما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجد صعوبة في الحصول على التمويل البنكي بسبب متطلبات كفاية رأس المال (Lee, 2016, p. 61)؛ (ب) "القائم على الإقراض/ بين النظراء": حيث تتم عملية الإقراض بين النظراء عبر منصة إلكترونية معتمدة، تسمح بالتفاوض بين المقرض والمقترض بالتراضي دون وساطة بنكية، بشكل يعفي المقترض من الكثير من الضمانات ويختصر الوقت، ناهيك عن انخفاض التكلفة (Prêt P2P, 2022). تعتبر هذه المنصات شائعة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تقدم بين 3 إلى 10% كتعويض للمقرضين وذلك حسب مدة القرض؛ (ج) "القائم على المكافأة/ التبرعات"، حيث يكون التمويل في الغالب من أجل إنشاء منتج أو دعم مشروع تجاري، وتقتصر المكافأة على إرسال بطاقة شكر أو ذكر اسم المستثمر على المنتج النهائي أو تسليمه منتجا مخصصا أو إعطائه السبق في الحصول عليه قبل طرحه في الأسواق. ويستخدم هذا النوع من التمويل لدعم رواد الأعمال في مشاريعهم الصغيرة ومنتجاتهم، دون التزام منهم تجاه المستثمرين

بنجاح أو استمرار المشروع. ويعد هذا الشكل من التمويل الجماعي الأكثر ملائمة للمؤسسات الصغيرة الناشئة، حيث يسمح نظام المكافآت البديل عن نظام الفوائد بتحسين الملاءة (Lee, 2016, p. 60).

لا يحوز التمويل الجماعي عبر العالم على حصة نسبية معتبرة ضمن استثمارات التكنولوجيا المالية، لعدة اعتبارات، لعل من بينها تبعات بعض التجارب غير الناجحة والتي تركت أثراً سلبياً لدى المستثمرين والمتعاملين والأسواق، على سبيل المثال، لا الحصر: (BIS & FSB, 2017, p. 20): (أ) أعلنت شركة "Lending Club" سنة 2016 بصفتها أكبر منصة للإقراض في السوق الأمريكي إعادة شراء 22 مليون دولار من القروض الشخصية شبه الممتازة التي سبق بيعها إلى مستثمر واحد بسبب عدم توافقها مع متطلبات المشتري، وكشفت المراجعة الداخلية عن تلاعب بالبيانات في بعض المجالات غير الائتمانية، حيث أثر هذا الإفصاح على إدارة الشركة؛ (ب) جلبت منصة "TrustBuddy" للإقراض من النظير إلى النظير (P2P) في السويد طاقماً إدارياً جديداً سنة 2015 بعد الإبلاغ عن خسائر كبيرة واتخاذ القرار بالتحويل للتركيز على إقراض المستهلكين. تمكنت الإدارة الجديدة من كشف أدلة عن سوء السلوك، وكشفت التحقيق الداخلي أن المنصة تدين للمستثمرين بقدر كبير، حيث كانت تعتمد على أسلوب (Ponzi) في تقديم المكافآت (عماني وصديقي، 2022). في الوقت نفسه يمكن اعتبار هذا الأسلوب التمويلي على قدر من الأهمية بالنسبة لـ MSMEs، حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد رأس المال المخاطر، في ظل التوقع المتفائل حول نمو هذا السوق لحوالي 196 مليار دولار خلال الفترة (2021 – 2025) بمعدل نمو مركب يصل إلى 15 % (عبد المنعم وآخرون، 2021، ص 6).

2 - 2 خدمات المدفوعات الرقمية

تُعرف المدفوعات الرقمية بأنها المعاملات غير النقدية التي تتم معالجتها من خلال القنوات الرقمية، وقد بلغت قيمة المعاملات لقطاع المدفوعات الرقمية عبر العالم 5204 مليار دولار سنة 2020، حيث يمثل هذا القطاع أكبر شريحة ضمن خدمات التكنولوجيا المالية. وتستحوذ الصين على الحصة الأكبر في هذا السوق بحجم معاملات دفع رقمية تصل إلى 2496 مليار دولار (statista, 2021). ولقد شهدت دول إفريقيا وآسيا أكبر زيادة في المدفوعات الرقمية حتى سنة 2016، حيث تصدرت دول شرق إفريقيا والصين والهند، وحافظت الصين على تقدمها في هذا المجال (Sahay, Lahreche, Khera, Ogawa, & Bazarbash, 2020, p. 14).

يعتمد قطاع المدفوعات على توفير خدمة الأموال المحمولة عبر الهاتف المحمول للقيام بالتحويل أو الدفع لصالح الأفراد (P) أو المؤسسات (B) أو الحكومات (G) أو العملاء (C) بشكل بيني أو مع أطراف أخرى (يمكن تركيب العديد من المعاملات البينية المباشرة دون وساطة). لقد أدى انتشار الهواتف الذكية وظهور مدفوعات الهواتف المحمولة وتقنية "Blockchain" إلى توسيع ابتكارات المدفوعات الرقمية (Panno, 2016, p. 7). ويشهد حجم الإيرادات من السوق العالمي للمدفوعات الرقمية نمواً مستمراً، حيث انتقل من 450 مليار دولار سنة 2015، إلى 1080 مليار دولار سنة 2019، ويعود ذلك للإقبال الكبير على الأجهزة المحمولة كـ اللوحات الرقمية والهواتف الذكية واستخدامها في عملية الدفع.

سوف نركز -حاليا- على ثلاثة أشكال من المدفوعات، والتي تتقاطع مع فئتنا المستهدفة وهي (MSMEs):

(أ) **المدفوعات من النظر إلى النظر** (بين حسابات الأفراد أو بين النظراء) P2P: عملت شركة "PayPal" سنة 1998 على تلبية احتياجات الدفع بين الأفراد في سوق eBay، حيث لم تكن البنوك -آنذاك- قادرة على تبني هذا النموذج من الدفع، مما فتح المجال للشركة كي تصبح في غضون عدة سنوات لاحقة شركة مالية عالمية معترف بها ورائدة في هذا القسم من السوق. يشير هذا النوع من المدفوعات إلى تحويل الأموال من حساب شخص إلى آخر، إما باستخدام نظام المقاصة الآلي (التسوية) أو بطاقات الخصم / الائتمان دون تدخل مباشر من طرف ثالث. وتكمن أهمية هذه الخدمة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة -ومقارنة مع أساليب الدفع التقليدية- في: التخفيض في التكلفة؛ تحسين تنظيم دورة المشتريات، وذلك عبر الحد من البريد والحد من الخسائر الناتجة عن تزوير وسرقة الشيكات، وتفاذي أخطاء إدخال البيانات؛ تعزيز القدرة على الاستفادة من خصم السداد المبكر المعروض من الموردين بسبب قصر فترات دورة المعالجة؛ تحسين الشفافية في المدفوعات والإنفاق بما يساعد على التنبؤ بالتدفق النقدي ويحسن من قدرات إدارة المخاطر؛ الإسراع بعملية سداد الرسوم والضرائب الجمركية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية، 2019).

(ب) **المدفوعات من الشركات إلى الشركات B2B**: تمكّن هذه الخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تلقى تحصيلاتها ودفع وتسوية مستحقاتها في فترة زمنية وجيزة، وذلك من خلال تبني برمجيات للفواتير تعمل على إرسال الفواتير للزبائن عبر بريدهم الإلكتروني، وتمكّنهم من دفع الفواتير بنقرة واحدة، وهو ما سينعكس إيجابيا على تقليص مدة الدفع وتسريع عملية التحصيل وتسهيلها، علما أن البيانات المنقولة عبر هذه التقنية تكون مشفرة، مما يجعل المعاملات غالبا آمنة (Hoppe, 2018). تغطي المعاملات من الصنف B2B كل من التسوية والدفع الإلكتروني والإقراض وغيرها من الخدمات ذات الصلة: إقراض طويل الأجل لـ MSMEs؛ تمويل رأس المال العامل (التسييلات النقدية التجارية)؛ خصم الأوراق التجارية وعمليات Factoring، ومختلف المعاملات بين النظراء وأشكال التمويل الجماعي (Triodos investment management, 2019, p. 7).

(ج) **المدفوعات من الشركات إلى العملاء B2C**: تقوم هذه الخدمة على العلاقات التجارية والتسويقية المباشرة بين الشركة والعملاء (الزبائن النهائيين)، حيث تقوم الشركة بتوجيه منتجاتها وخدماتها للبيع عبر الأنترنت نحو مستهلكين نهائين خواص وتتواصل معهم. يتم تنظيم هذه العلاقات من خلال إدارة علاقات العملاء (CRM) التي تهدف إلى ضمان خدمة جيدة وأكبر قدر ممكن من الاتصالات، حتى مع وجود عدد كبير من العملاء (IONOS Digital guide, 2019).

تسمح المدفوعات الرقمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحسين طرق الحصول على المعلومات عن مختلف المعاملات، بالشكل الذي يدفع نحو زيادة الكفاءة وتعظيم الأرباح (استخدامها كأساس لتقدير الدخل وتقييم المخاطر)، ومن خلال تشكيل البيانات اللازمة للشركاء الخارجيين، ومنهم المؤسسات المالية. وقد يساعد تسريع تطوير أساليب الدفع الرقمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا على تقوية منظومة الشمول المالي للمستهلكين، فثبّس لهم الدفع إلكترونيا، والذي تزداد أهميته خلال هذا الوقت الذي تشيع فيه ممارسات التباعد الاجتماعي. وتساعد المدفوعات الرقمية على تقنين أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الناشئة، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي وتوسيع القاعدة الضريبية. وتتيح أساليب الدفع الرقمية أيضا سبيلا للوصول إلى الشمول المالي للنساء، فحتى قبل ظهور جائحة "كوفيد - 19"، كانت المدفوعات الحكومية (أجور القطاع

تطور فرص تمويل (MSMEs) في ظل التفاعل بين الشمول المالي الرقمي وجائحة "كوفيد-19"
- مع الإشارة إلى حالة الصين -

العام، ومعاشات التقاعد، وتحويلات شبكات الأمان وغيرها) سبباً في أنّ أعداداً كبيرة من النساء -140 مليوناً على مستوى العالم- فتحن أول حساب مصرفي لهن (تكمُن أهمية هذا الأمر في وجود إمكانية لإطلاق مشاريع صغيرة خاصة بهذه الفئة التي تعاني في الغالب من الاستبعاد المالي) (ميلر وآخرون، 2020).

تؤثر المدفوعات الرقمية أيضاً على نماذج الأعمال (تمكّن نماذج جديدة/ الجدول 01) وعلى تدفق الإيرادات، فالمنفعة المنتظرة منها تتجاوز تقليل التكاليف وسلاسة المعاملات، وذلك عندما تصبح شبكة الدفع الرقمية جزءاً من البنية التحتية الأساسية للاقتصاد ويمكن أن تدعم بشكل موسع ومبتكر النشاطات الاقتصادية من خلال ثلاثة نماذج أعمال ناشئة، هي: (أ) الخدمات المالية القائمة على الشفافية والمعلومات حول العملاء الناتجة عن المدفوعات الرقمية؛ (ب) السماح للأشخاص بالقيام بمعاملات صغيرة الحجم، وخلق فرص استثمارية جديدة تعتمد على المدفوعات الصغيرة؛ (ج) التجارة الإلكترونية والخدمات عند الطلب التي أصبحت ممكنة بفضل المدفوعات الرقمية. من خلال الجدول (01) نعرض أهمية هذه النماذج من منظور (MSMEs).

الجدول (01): الخدمات المالية الرقمية لصالح MSMEs

الفئة المستهدفة	العمليات	الشركات المقدمة للخدمات المالية الرقمية
المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة MSMEs منتجات وخدمات مالية رقمية	تمويل سلسلة التوريد وبناء العلاقات: تصنيف المعاملات. إصدار الفواتير بشكل آلي وسريع. معرفة الصحة المالية للشركاء التجاريين.	WeBank، Gome، Ant Financial الصين:
	إدارة السيولة	الهند: Ezetap المكسيك: Qiubo 13 دولة (من بينها البرازيل والمكسيك): iZettle
	المدفوعات الرقمية (بما فيها الرواتب): - نظرة عامة مميّنة على الصحة المالية للشركة. - إعداد تقارير متخصصة. - اتخاذ القرار بشأن مشاريع مختلفة بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة	منصات المدفوعات الرقمية والمحافظ: الصين: WePay، Baidu Wallet، Alipay؛ باكستان: HelloCash، M-Birr؛ إثيوبيا: OneLoad، EasyPaiza نيجيريا: Quickteller، Pagatech؛ الهند: Paytm
	نماذج تأمين جديدة	إثيوبيا: Kifiya لتأمين المحاصيل؛ MicroEnsure (16 دولة في آسيا وأفريقيا)

المصدر (بالصرف): (McKinsey & Company، 2019، p. 11) (McKinsey & Company، 2016، p. 38)

تمتلك التكنولوجيا الرقمية القدرة على تحسين عملية الائتمان لصالح (MSMEs) والمؤسسات المالية المانحة للائتمان في آن واحد، وذلك من خلال (Benni، 2021، p. 56):

- رقمنة عملية طلب القرض، وبالتالي السماح لـ (MSMEs) بتقديم الوثائق والمعلومات المطلوبة بطريقة غير تلامسية؛
- تطوير تقنيات منح الائتمان مع تقليل المخاطر، حيث تكون هذه التقنيات أكثر دقة من خلال الاعتماد على تحليل البيانات الضخمة، واعتماد خوارزميات محددة مسبقاً لتحسين عملية دراسة القرض وتقليل الوقت اللازم لمنحه، وتخفيض التكاليف التشغيلية؛
- معالجة سريعة للقروض الصغيرة غير المضمونة بأقل قدر من الوثائق من خلال واجهة افتراضية؛
- تقديم عروض لتجربة عميل مخصصة (مصممة حسب الاحتياج وليست معيارية) بناءً على ملف تعريف (MSMEs).

3 - الإجراءات المتخذة لاحتواء (MSMEs) في ظل جائحة "كوفيد - 19"

3 - 1 فجوة التمويل والتدابير المتخذة خلال الجائحة

يعتمد الكثيرون - بما في ذلك أولئك الذين لديهم حسابات للمعاملات - على الأساليب غير الرسمية في معاملاتهم، والتي غالباً ما تكون أكثر تكلفة وخطراً، وقد تؤدي إلى إساءة الاستخدام وتدفع نحو استمرار الطابع غير الرسمي لتلك المعاملات. يخلق هذا الوضع الكثير من الفجوات المتعلقة بالتمويل، حيث قدرت الحاجات التمويلية التي لم تلب بعد لملايين المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية (MSMEs) في الاقتصاديات النامية حوالي 8.1 تريليون دولار أي ما يعادل حوالي 40 % من الناتج الداخلي الإجمالي. كما أن تكلفة المعاملات تبقى مرتفعة مقارنة بحجمها، فمتوسط تكلفة إرسال 200 دولار نقداً تقدر بحوالي 14.7 دولار (حوالي 7%) (World Bank Group, 2020, p. 1).

على صعيد دولي، توفر حوالي 95 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص العمل لأزيد من 60 % من العمال (حوالي 70%)، لكنها في الوقت ذاته تعاني في سبيل الحصول على التمويل، لذلك كان من السهل في هذه البيئة أن تعمل شركات التكنولوجيا المالية على معالجة هذا القصور في نظام التمويل الرسمي وأن تلقى الصدى المطلوب في وقت قصير نسبياً. وقد أبدى الكثير من تلك الشركات سرعة الاستجابة لاحتياجات السيولة للمؤسسات المتضررة من الجائحة (حالة الصين)، مستفيدين من البيانات المحيطة في الوقت الفعلي والعمليات عبر الأنترنت. تقدم العديد من شركات التكنولوجيا المالية (الكبيرة والصغيرة) أشكالاً من المرونة في سداد القروض للمقترضين المتأثرين (الهند وكينيا) (Sahay, Lahreche, Khera, Ogawa, & Bazarbash, 2020, p. 1).

تشير منظمة العمل الدولية في مسح شمل أكثر من 1000 مؤسسة عبر العالم، أن ثلاثة من بين أربعة مشاريع شهدت انخفاضاً في الإيرادات سنة 2020، ويتوقع الثلث منها التعرض لخسارة أكثر من نصف الإيرادات مستقبلاً، ويعود ذلك إلى انخفاض الطلب (Benni, 2021, p. 55). أما تأثير الجائحة على فرص التمويل والائتمان الرقمي فكان مختلفاً، ففي بعض الدول شارك المقرضون في شركات التكنولوجيا المالية في المخططات الحكومية لدعم تمديد الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما في دول أخرى جرى العمل على تقييد الإقراض الجديد استجابةً لضعف الطلب ومن أجل الحفاظ على السيولة وإدارة مخاطر الائتمان. استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من انخفاض تكلفة الخدمات التي حصلت عليها، ومن متطلبات ضمان أقل أو معدومة لتمديد الائتمان، وحصلت على تجربة عملاء جيدة. كما ساعدت أجهزة نقاط البيع المتنقلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحصيل المدفوعات الإلكترونية، واستخدام المبيعات الموثقة كمؤشر على الجدارة الائتمانية للحصول على الائتمان

مجددا. كما تدعم حلول (Fin Tech) أيضًا إدارة نقدية أكثر كفاءة. يتيح هذا الوصول الرقمي -المفتوح على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، والذي تم تمكينه من خلال الربط المستمر والعمل في الزمن الحقيقي- إلى منصات الإقراض عبر الإنترنت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية الحصول على تمويل خارج أوقات العمل، مما يعني أن شركات التكنولوجيا المالية تكمل عمل مقدمي الخدمات التقليديين الذين يركزون على العملاء الكبار والقروض الأكبر لمدة أطول (يمكن بهذا الشكل تقييد المنافسة وعدم مزاحمة البنوك على عملائها الأساسيين، وتقديم حلول تقنية محددة وفي مجالات متخصصة). (Sahay et al , 2020, pp. 1,2,6,17,19,29)

اعتمدت العديد من الدول على التكنولوجيا الرقمية والبيانات العامة المفتوحة للمشاركة من أجل الوصول إلى المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وخدمتها من خلال خطط التمويل المختلفة سواء في الدول المتطورة أو الدول النامية (الشكل 04)، ورغم أن شكل الإجراءات ونسبة الاعتماد تختلف من منطقة لأخرى، إلا أن غالبية الحكومات والسلطات التنظيمية للقطاع المالي قد اعتمدت على استراتيجية الشمول المالي (التقليدي والرقمي) لدعم صمود MSMEs خلال الأزمة. أهم الإجراءات المتخذة من أجل ذلك موضحة فيما يلي (IFC & ME Finance Forum , p. 26):

(أ) **المساعدات المالية:** تفاوتت هذه المساعدات بين الإقراض المصرفي، المنح، الإعانات، وأسهم رأس المال، إضافة إلى إطلاق خطوط قروض جديدة بشروط ميسرة (بدون فوائد و/ أو بدون ضمانات)، أو رفع حجم التمويل المتاح في برامج الإقراض الحالية، وتمكين المقرضين غير المصرفيين، مثل شركات التكنولوجيا المالية ومنصات التمويل الجماعي من المشاركة. وتوسيع الأمر إلى تقديم دعم مباشر للتدفقات النقدية عبر صناديق الطوارئ.

(ب) **تأجيل سداد الديون:** اعتمدت العديد من الحكومات والبنوك المركزية نظامًا للديون لـ (MSMEs)، حيث تختلف فترات التأجيل في ظل الجائحة من 3 إلى 12 شهرًا.

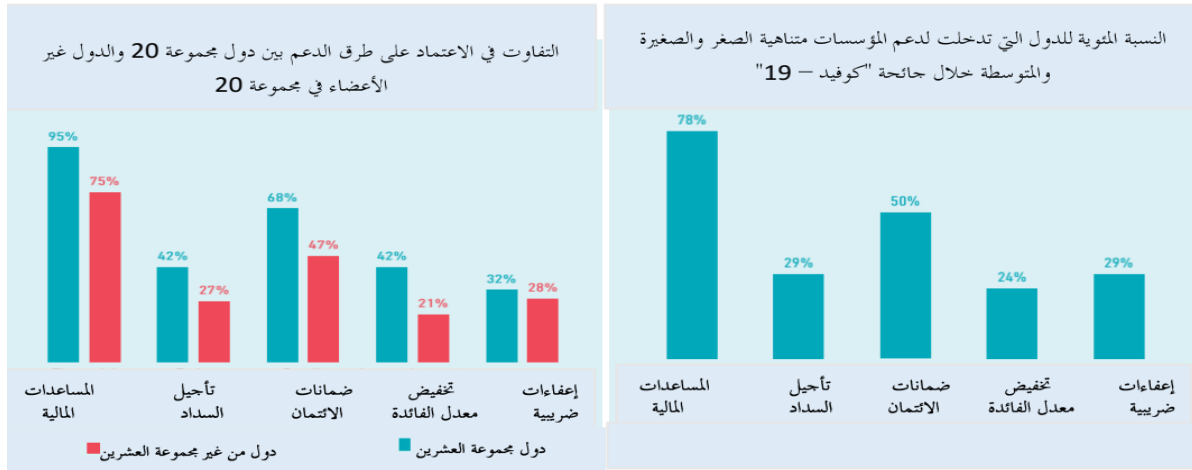
(ج) **ضمانات الائتمان:** رفعت العديد من الحكومات مقدار التمويل المتاح (التغطية) لضمان قروض مشروعات (MSMEs)، إلى نسب تصل إلى 100 %، واعتمدت طرق سريعة وقابلة للتكيف وغير بيروقراطية، وتم ضم شركات التكنولوجيا المالية الحديثة ومؤسسات المالية المصغرة إلى هذه البرامج.

(د) **الإعفاء الضريبي:** لتخفيف ضغط التدفق النقدي على (MSMEs)، تبنت العديد من الحكومات أسلوب الإعفاء الضريبي عن طريق خفض المعدلات أو التنازل عن التحصيل بشكل مؤقت (أرباح الشركات، الدخل، وفائض القيمة) أو التأجيل.

(هـ) **تخفيض معدلات الفائدة:** خفضت بعض السلطات النقدية المعدلات لتعزيز الإقراض المصرفي لصالح (MSMEs) المحلية، واعتمدت بعض وزارات المالية على دعم معدلات الفائدة لصالح هذه المشاريع (معدلات مخفضة مدعمة/ مغطاة).

(و) **إعادة الرسملة:** استخدمت الحكومات أدوات تمويل أخرى غير الديون لتلبية احتياجات رأس المال الضرورية، بتطوير أشكال من التركيب المالي (تمويل رأس المال للمؤسسات الناشئة القابلة للحياة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق أدوات مالية مبتكرة).

الشكل 04: إجراءات الدعم المقدمة لـ MSMEs خلال جائحة "كوفيد - 19" عبر العالم



المصدر: (IFC) & ME Finance Forum , p. 23)

إنّ هذه الإجراءات في دعم المؤسسات خلال فترات الأزمات ليست بالجديدة، سواء ما كان منها مباشراً أو غير مباشر، وسواء تعلّق الأمر بضخ السيولة أو التأجيل أو خفض المعدلات، ولكن رفع الفعالية هو المميّز خلال الجائحة، وتمكين تلك الإجراءات من تحقيق النتائج بشكل أفضل هو ما سمحت به القنوات الرقمية للتوصيل. لقد استطاعت شركات التكنولوجيا المالية من خلال تسخير خبراتها التكنولوجية ومرونتها في التعامل مع الإجراءات التنظيمية التكيف سريعاً في التحول إلى العمل عن بعد ودعم نشاط المبيعات عبر الأنترنت والتسويق الرقمي، وأظهرت قدرات قوية في مجال الاستمرارية في أوقات التباعد الاجتماعي. لقد أصبحت الخدمات المالية الرقمية أثناء الأزمة بمثابة شريان حياة للعديد من الأفراد والمؤسسات، وهو ما يعمل بالتدريج على تعزيز الثقافة المالية تجاه هذه الكيانات الجديدة (عماني، 2021).

لقد أشار المسح السابق لمنظمة العمل الدولية إلى أن 65 % من (MSMEs) التي شملتها الدراسة تعتقد أن الوصول إلى الائتمان قصير الأجل هو العامل الأساسي لمواجهة الأزمة المتعلقة بجائحة "كوفيد - 19"، مقابل 54 % من المؤسسات الكبيرة. ودراسات أخرى عديدة واسعة النطاق في كل من أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء وغيرها، أظهرت أن توفر الائتمان هو المنفذ نحو التعافي لهذا القطاع، خاصة أنه كان يعاني من فجوة مالية كبيرة قبل هذه الأزمة بوقت طويل، حيث 41 % من (MSMEs) في الدول النامية لديها احتياجات تمويلية غير مغطاة وهي تمثل 1.3 ضعف المستوى الحالي للإقراض (Benni, 2021, p. 56).

تزايد تفضيل الدفع الإلكتروني على الدفع النقدي خلال الجائحة، حيث ارتفع استخدام نظام الدفع الأسرع FPS بشكل كبير مع تسجيل حوالي 1.7 مليون حساب جديد في الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2020، و400000 معاملة في الزمن الفعلي يومياً خلال شهر واحد، أي أنها تضاعفت 1.4 مرة مقارنة بنهاية 2019 (World Alliance of International Financial Centers, 2020, p. 17). يمكن لـ (MSMEs) مشاركة البيانات الموجودة لديها مقابل الحصول على الائتمان، من خلال استخدام منصات التحليل المتقدم والذكاء الاصطناعي لتقييم المعاملات والبيانات (مثل كشف حساب مصرفي يوضح التدفق النقدي لهذه المؤسسات). يمكن لذلك أن يعطي تقييماً عن الجدارة الائتمانية وعن المخاطر لهذه المؤسسات بسهولة أكبر، ويمكن

الحصول على التمويل في أقل من 24 ساعة. وفرت بعض المؤسسات الناشئة في مجال التمويل الرقمي خلال الجائحة فرصَ الإقراض بمبالغ صغيرة تصل إلى 150 دولارًا، وبالتالي فهي تعطي فرصًا للمشاريع الناشئة أيضًا من أجل النمو وخلق الثروة والتوظيف، ودعم التنوع الاقتصادي (المكاسب المنتظرة من توجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، إضافة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية الوصول إلى الائتمان وهو ما يُعد في عمق استراتيجية الاستدامة الاجتماعية (Kehinde & Eksin, 2020). بما أن جائحة "كوفيد-19" لا تزال مستمرة بكل تداعياتها، فمن الصعب تقييم دور شركات التكنولوجيا المالية في دعم صمود الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة على المدى الطويل، ولكن يمكن مناقشة جدوى الحلول المبدئية التي قدمتها هذه الشركات لاستيعاب حالة تغيير أنماط العيش والعمل والتفاعل الاجتماعي (عماني، 2021، صفحة 19).

3 - 2 تجربة الصين في التعامل مع الشمول المالي الرقمي لـ (MSMEs)

مرّ تطور الشمول المالي الرقمي في الصين بأربعة مراحل أساسية (3: Yang, Zhang, 2020, p. 1): (1) التوسع في القروض الصغيرة غير الهادفة للربح في التسعينيات، وتركزت المصادر الرئيسية للتمويل في هذه المرحلة على التبرعات أو القروض الميسرة من الأفراد أو المؤسسات الدولية التي تم استخدامها للتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية؛ (2) الاعتماد على مؤسسات المالية المصغرة الرسمية التنموية خلال الفترة (2000 - 2005)، لتعزيز إعادة التوظيف وريادة الأعمال وتحسين سبل كسب العيش؛ (3) التوجه نحو التمويل الشامل خلال الفترة (2006 - 2010)، اعتمدت المصادر الرئيسية للتمويل على البنوك الناشطة في القرى وعلى منظمات الائتمان المصغر، وتم دمج المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر في نظام الخدمات المالية للحصول على الخدمات المتعلقة بالمدفوعات والتحويلات والإقراض وخدمات الرهن؛ (4) تبني استراتيجية الشمول المالي بدءًا من سنة 2011، والتي سعت لتعميم الخدمات المالية إلى غاية سنة 2017، حيث بدأ العمل على "بناء نظام الشمول المالي" وتطويره رقميًا، والارتقاء به إلى مستوى الاستراتيجية الوطنية، حيث لا يبدو غريبًا أنَّ الصين في المستوى الأول مع الوم أ و السويد في تطور مؤشرات الشمول المالي (الشكل 02). تستخدم شركات الخدمات التكنولوجية والمالية في الصين، مثل Alibaba Group و Tencent Holdings Ltd و JD Group، التكنولوجيا لتقديم الخدمات المالية مثل الدفع عبر الهاتف وتمويل المستهلك والقروض عبر الإنترنت للأفراد والمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث تشمل تلك الموارد المالية الإقراض من النظر إلى النظر (P2P)، والائتمان المصغر والخدمات المصرفية والتمويل الجماعي عبر الإنترنت.

تسجل الصين أعلى معدل لاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكنولوجيا المالية بنسبة 61%، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 23%، بينما المتوسط العالمي هو 25%. مما يعني أن واحدة من كل أربع مؤسسات صغيرة ومتوسطة على مستوى العالم اعتمدت سنة 2019 على الخدمات التي تقدمها FinTech في جميع الفئات (Ernst & Young, 2019). عملت الصين على تشجيع شركات التكنولوجيا المالية على بناء نظام بيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة الفعالية، حيث تقدم شركة الخدمات المالية "Ping An" -على سبيل المثال- منصةً مفتوحة لحوالي 377 مليون عميل عبر الإنترنت، موسّعة عروضها خارج التمويل التقليدي: (1) طوّرت منصات لمساعدة المستخدمين الرقميين المكتسبين على القيام بالمهام اليومية (استحوذت على شركة سيارات مستعملة عبر الإنترنت)؛ (2) حوّلت المستخدمين إلى عملاء مصرفيين من خلال المنصات

المفتوحة سهلة الاستخدام (المحفظة الرقمية والمدفوعات عبر الرسائل القصيرة)؛ (3) ابتكرت أسلوباً لجعل العرض أكثر جذبا من خلال "تجربة مميزة لمستخدم" تبين المزايا والاستخدام الميسر والتطبيقات والعروض المخصصة. استطاعت الشركة رفع مساهمة الخدمات المالية الرقمية في مجمل الإيرادات من 0.3 % سنة 2010 إلى 19 % سنة 2016 (McKinsey & Company, 2019, p. 12). كما بدأت "Ant Financial" وهي شركة عالمية رائدة في مجال الخدمات المالية عبر الأنترنت والهاتف المحمول، بنموذج عمل قائم على خدمة الدفع وتوسعت إلى تقديم الائتمان الرقمي، لأن تطوير مجال الدفع والأموال المحمولة يوسع تلقائياً في بيانات المستخدم والخوارزميات المتطورة يحفز الإقراض الرقمي من خلال ما يتيح من بيانات ككفيلة بتقييم الجدارة الائتمانية (Sahay et al, 2020, p. 16). تتطلب قروض "Ant Financial" والتي تقدر بـ 310 قروضا: ثلاث دقائق للتقديم، وثانية واحدة للموافقة عليها، وصفر موظف في البنك (World Bank Group, 2020, p. 18). يوضح نجاح هذه الشركة في الصين، والتي تعتبر واحدة من أكبر المقرضين للمؤسسات الصغيرة، أهمية الاتحاد بين البنك وشركات التجارة الإلكترونية. على الرغم من أنها مملوكة الآن لشركة Alibaba، إلا أنها بدأت في الأصل كشراكة مع البنوك سنة 2007. (Barquin & Vinayark, 2016, p. 18)

نظرت الصين إلى منصات الإقراض (P2P) على أنها نموذج مبتكر يلبي احتياجات المقرضين الذين أغفلتهم المؤسسات المالية التقليدية، واعتمدت في البداية على مقارنة "انتظر وانظر" للتعامل مع التكنولوجيا المالية. سنة 2015 وقبل إصدار أي إطار تنظيمي خاص، تم تصنيف 1 من 4 من مجموع 3448 منصة على أنها تواجه صعوبات معينة، مثل سداد أموال المستثمرين أو غيرها، وأدى بطء استجابة الجهات التنظيمية لزيادة حالات الاحتيال في تلك الفترة (مالية Ponzi). بدأ العمل بأول أداة تنظيمية للإقراض عبر الأنترنت سنة 2016، إضافة إلى مجموعة من التدابير المؤقتة للسوق، ثم عززت السلطات اللوائح وأغلقت العديد من منصات الإقراض، مع تشجيع الشراكة بين المنصات وبين البنوك في هذا القسم من السوق، مما نتج عنه تصفية فعالة للمنصات المضرة بالسوق مع سنة 2018 (World bank group, 2020, pp. 10, 12, 13, 19, 30).

ناقشت دراسة (Ma, Liu, & Gao, 2021)، التي اعتمدت على استبيان موجه لـ 234 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مختلف الصناعات في بكين، إمكانيات الانتعاش السريع نسبياً لتلك المؤسسات بعد الموجة الأولى من الجائحة. عملت الدراسة على استكشاف العوامل التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الوباء من خلال نموذج المعادلات الهيكلية (SEM)، وتبين من خلالها تأثير كل من التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية والأسواق (العرض، الطلب، أسعار السلع، مستويات المخزون، الصادرات، والتخلف عن السداد) وتنقل الموظفين والتكاليف والسياسات الحكومية بحالة الوباء وانعكاس ذلك على المؤسسات. يبين نموذج الدراسة أن التأثير المباشر للوباء كان على السوق بشكل أبرز، وأن السياسات الحكومية يمكن أن تقلل بشكل كبير من التأثير السلبي للوباء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بينما تقيم دراسة (Su et al, 2022) سياسة التدخل الحكومي في الصين لصالح دعم وإعادة إنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي لا يختلف كثيراً عن إجراءات الدعم التي عرضناها سابقاً في الشكل 04:

(أ) **زيادة دعم الائتمان:** أصدرت الجهات الرسمية في نهاية شهر جانفي 2021 إشعارًا بشأن تعزيز الدعم المالي للوقاية من الوباء، من خلال تقديم خدمات مالية متباينة وتفضيلية للمناطق والصناعات والمؤسسات الأكثر تضررا بالوباء، والحفاظ على نمو القروض، وتخفيض تكاليف التمويل، وتحسين القروض متوسطة وطويلة الأجل لصالح قطاع الصناعة.

(ب) **تخفيض الضرائب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعتبر هذا الإجراء الأكثر طلبا من قبل المؤسسات، التي تأمل في الحصول على تخفيضات وإعفاءات في الضمان الاجتماعي والإيجار ورواتب الموظفين والنفقات الأخرى، وقد حصلت بالفعل من المؤسسات المركزية على هذا الدعم الذي بلغت تكلفته تغطيته 4 مليار يوان سنة 2020.

(ج) **تخفيض معدل الفائدة على القروض المصرفية:** تبني البنك المركزي سياسة نقدية سمحت بانخفاض كبير في تكلفة التمويل، حيث عرضت البنوك التجارية معدلات قروض أفضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحصلت المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تواجه صعوبات في السداد على فرص التأجيل وتمديد المدة وتحديد القروض وتقليل الفوائد غير المدفوعة.

خاتمة:

أدت التطورات التكنولوجية إلى تعزيز العلاقة المتكاملة والتفاعلية بين المالية والتكنولوجيا، خاصة في عصر التحول الرقمي، الذي لم يُبق على أيٍّ من الحواجز التقليدية، فأصبح الابتكار مزدوجا ديناميكيا وذو بعدين لا ينفصلان: الابتكار المالي المعزز بالابتكار التكنولوجي، حيث يمكن القول أنّ شكلا جديدا للمالية قد وُجد بعد الأزمة المالية لسنة 2008 وخلق لنفسه نطاقا واسعا من الانتشار عبر الخدمات المالية الرقمية التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية. إن هذا الترابط بين الصناعة المالية وصناعة التكنولوجيا قد أسفر عن نوع خاص من التأثير ذو منحنى اجتماعي، يدعم تمكين الفئات محدودة الدخل، والموجودة في البيئات الهشة، والمستبعدة ماليا من نظام الخدمات المالية الرسمية، والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي طالما عانت من ذلك الاستبعاد واعتمدت على الطابع غير الرسمي للتمويل. يمكن للشمول المالي الرقمي أن يعمل على استدامة النمو للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، عندما تتحسن مستويات الشمول المالي الرقمي، وذلك من خلال: زيادة الطلب على الخدمات المالية الرقمية للتكيف مع خصوصية الأزمة وضرورة التباعد والعمل عن بعد؛ واحتواء آثارها في إعادة بناء سبل كسب العيش؛ والدعم الحكومي المقدم لهذا التوجه.

من خلال ما سبق، يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

(1) يؤدي الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية واستخدامها بطريقة فعّالة إلى زيادة الشمول المالي الرقمي، الذي يميل إلى سد فجوة الشمول المالي التقليدي.

(2) يساعد تطوير الشمول المالي الرقمي على تعزيز النمو المستدام للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال احتوائها وضمان استدامة الخدمات المالية التي تحصل عليها، خاصة ما تعلق منها بالتمويل.

(3) عانت المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دائما من قصور نماذج الإقراض التقليدية عن توفير التمويل اللازم والملائم، وبالتالي فقد مثلت الفئة الأكثر تضررا أثناء الأزمة الصحية وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية.

(4) تقدم شركات التكنولوجيا المالية نماذج جديدة للإقراض والدفع والخدمات المالية الأخرى أكثر فعالية من حيث التكلفة والوقت والسهولة وأكثر شفافية، وبالتالي أمكنها التعايش مع ظروف الأزمة وأصبحت الحلول الرقمية التي تقدمها جزءاً أساسياً من إدارة الأزمة.

(5) يمكن القول أنّ مجمل الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل دعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال فترة الأزمة لم تكن جديدة، ولكن تقديمها عبر القنوات الرقمية رفع من فعاليتها.

وعليه، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- (1) إعطاء الأولوية لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي متكاملة مع برامج النمو الوطنية، خاصة في الاقتصاديات التي تعاني من عدم التنوع الاقتصادي وتسعى لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة ومشاريع المفاوالتية.
- (2) العمل على ضمان استدامة الخدمات المالية المقدمة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من دور التكنولوجيا - كقناة لتوصيل تلك الخدمات - في تخفيض التكلفة وتيسير الاستخدام.
- (3) الاستمرار في دعم قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتأثرة بظروف الجائحة واختلالات الاقتصاد العالمي التي أعقبت الفترات الحادة للأزمة من خلال جودة توصيل المساعدات عبر القنوات الرقمية.

المراجع:

- Assaf, S., Garnier, O., & Pluchart, J.-J. (2016). *Financer l'économie réelle*. Eyrolles.
- Barquin, S., & Vinayark, H. (2016). *Building a digital-banking business*. McKinsey & Company.
- Benni, N. (2021). *Digital finance and inclusion in the time of Covid-19: Lessons, experiences and proposals*. FAO, Rome. Récupéré sur <https://www.fao.org/3/cb2109en/CB2109EN.pdf>
- BIS & FSB. (2017). *FinTech credit - Market structure, business models and financial stability implications*.
- Bose, S., Bhattacharyya, A., & Islam, S. (2016). Dynamics of firm-level financial inclusion: Empirical evidence from an Emerging Economy. *Journal of Banking and Finance Law and Practice*(27(1)), 47-62.
- CGAP. (2020, Jan 28). *Keeping Our Eyes on the Prize in 2020*. Récupéré sur <https://www.cgap.org/blog/keeping-our-eyes-prize-2020>
- Ernst & Young. (2019). *Global FinTech Adoption Index 2019: Exploring how FinTech has improved and expanded its offerings around the world, spurring change across the financial services industry*. Récupéré sur https://www.ey.com/en_gl/ey-global-fintech-adoption-index
- Germon, R., & Maalouli, A. (2015). *Le crowdfunding, une nouvelle voie de financement pour les PME, Le grand livre de l'économie PME*. GUALINO.
- Hoppe, G. (2018, 8 24). *3 Reasons Your Small Business Needs a B2B Payment Software Solution*. Récupéré sur <https://blog.capterra.com/b2b-payment-solution/>
- (IFC) & ME Finance Forum . (s.d.). *MSME digital finance - Resilience and innovation during COVID-19*. G20 Global Partnership for Financial Inclusion .
- IONOS Digital guide. (2019, 2 28). *B2C : business to consumer*. Récupéré sur <https://www.ionos.fr/digitalguide/web-marketing/vendre-sur-internet/b2c-business-to-consumer/>
- Kehinde, T., & Eksin, E. (2020, 5 12). How fintech can help SMEs recover from the impact of COVID-19 . World Economic Forum. Récupéré sur <https://www.weforum.org/agenda/2020/05/fintech-can-help-smes-recover-covid-19>

- Lee, I. (2016). FinTech: Ecosystem and business models. *Advanced science and technology letters*, Vol 142.
- Ma Z, Liu Y, Gao Y (2021). Research on the impact of COVID-19 on Chinese small and medium-sized enterprises: Evidence from Beijing. *PLoS ONE* 16(12): e0257036. <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0257036>
- McKinsey & Company. (2016). *Digital finance for all: Powering inclusive growth in emerging economies*.
- McKinsey & Company. (2019). *Beyond banking: How banks can use ecosystems to win in the SME market*.
- Panno, K. (2016, 10). An introduction to fintech: Key sectors and trends. *S&P Global Market Intelligence*. Récupéré sur <https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/documents/an-introduction-to-fintech-key-sectors-and-trends.pdf>
- Prêt P2P. (2022, 3 20). Récupéré sur <http://pret-p2p.com/pret-entre-particuliers.jsp>
- Rohner, U. (2016). Why partnerships are appealing. Dans *Cutting through the noise around financial technology*. mckinsey & Company.
- Sahay, R., Lahreche, A., Khera, P., Ogawa, S., & Bazarbash, M. &. (2020). *The Promise of Fintech: Financial Inclusion in the Post COVID-19 Era*. Washington: International Monetary Fund.
- statista. (2021). *Digital Payments report 2021 (Abstract)*. Récupéré sur <https://www.statista.com/study/41122/fintech-report-digital-payments/>
- Su W, Guo X, Ling Y and Fan Y-H (2022) China's SMEs Developed Characteristics and Countermeasures in the Post-epidemic Era. *Front. Psychol.* 13:842646. doi: 10.3389/fpsyg.2022.842646
- Triodos investment management. (2019). *Fintech, A game changer for financial inclusion? Exploring the opportunities and challenges*. Récupéré sur <https://www.triodos-im.com/binaries/content/assets/tim/shared/triodos-im-whitepapers-not-jointly-made/fintech-a-game-changer-for-financial-inclusion-april-2019.pdf>
- World Alliance of International Financial Centers . (2020). *Innovation and FinTechsin a Post-Pandemic World* . Belgium. Récupéré sur <https://downloads.waifc.finance/publications/WAIFC%20Innovation%20and%20Fintech%20Report.pdf>
- World Bank Group. (2020). *Digital financial services*. Récupéré sur <https://pubdocs.worldbank.org/en/230281588169110691/Digital-Financial-Services.pdf>
- World bank group. (2020). *How regulators respond to fintech - evaluating the different approaches sandboxes and beyond*. Washington.
- ang , L., & Zhang, Y. (2020). Digital Financial Inclusion and Sustainable Growth of Small and Micro Enterprises—Evidence Based onChina's New Third Board Market Listed Companies. *Sustainability*(12, 3733) BIBLIOGRAPHY
- الاتحاد الدولي للاتصالات. (2021, 1 21). الشمول المالي الرقمي. تم الاسترداد من <https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/digital-financial-inclusion.aspx>
- البنك الدولي. (2021, 1 21). الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء. تم الاسترداد من <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>
- حنان الطيب. (2020). الشمول المالي: سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (1). الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- صالح علي الصبي. (2018, 9 1). التمويل الجماعي وفرص المستقبل. تم الاسترداد من <https://alphabeta.argaam.com/article/detail/104026>
- صندوق مشاريع المرأة العربية. (2020). إنجاح التمويل الرقمي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تم الاسترداد من <https://www.findevgateway.org/ar/paper/2020/06/anjah-altmwyl-alrqmy-llmrar-fy-mntqt-alshrq-alawst-wshmal-afryqya>

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية. (7 11, 2019). المدفوعات الالكترونية. تم الاسترداد من المرشد لتيسير التجارة: <https://tfig.itcilo.org/AR/contents/e-payments.htm>
- لمياء عماني، و صفية صديقي. (2022). العلاقة بين التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي من منظور النحوط. الملتقى الوطني الافتراضي حول التكنولوجيا المالية، التحول الرقمي، وجدلية تحقيق الاستقرار المالي. جامعة تلمسان، الجزائر.
- لمياء عماني. (2021). قدرة التكنولوجيا المالية على تعزيز الاستدامة الاجتماعية. مروان بن قيدة (المحرر)، التكنولوجيا المالية الابتكارات والحلول الرقمية (الصفحات 11 - 25). جامعة المدينة، الجزائر.
- لمياء عماني، و سمية بن علي. (2021). الهندسة المالية والاستراتيجية المالية - التركيب المالي وإعادة الهيكلة. الجزائر: الدار الجزائرية، الجزائر.
- لمياء عماني، و صفية صديقي. (2021 a). التفاعل بين جائحة كوفيد - 19 والشمول المالي الرقمي: الفرص والتحديات - حالة الاقتصاديات الناشئة. الملتقى الدولي السابع لإدارة الأزمات واستشراف فرص المستقبل (ما بعد كورونا) (تحويل مسار الأزمات من التهديدات إلى الفرص). جامعة بشار، الجزائر.
- لمياء عماني، و صفية صديقي. (2021 b). دور الشمول المالي الرقمي في تعزيز الصمود خلال الأزمات - التجارب والقيود. الملتقى الوطني الأول حول: الخدمات المالية الرقمية والابتكار ودورها في تحقيق الشمول المالي يومي. جامعة سكيكدة، الجزائر.
- مارغريت ميلر، ليورا كلاير، غادة طعيمة، و ماثيو جامسر. (8 مارس، 2020). كيف يُمكن أن تساعد الخدمات المالية الرقمية عالمًا يواجه جائحة فيروس كورونا؟ تم الاسترداد من <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/kyf-yumkin-tsad-alkhdm-almalyt-alrqmyt-alama-ywajh-jayht-fyrws-kwrwna>
- هبة عبد المنعم، رامي عبيد، و أنور عثمان. (2021). منصات التمويل الجماعي - الإصدار الثاني لتقرير "مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- وفاء حمدوش، و لمياء عماني. (2019). تحقيق الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية - منصات التمويل الجماعي نموذجاً. المؤتمر العلمي الدولي الثامن المشترك حول الأعمال والإدارة الالكترونية وتطبيقاتها في المنظمات الخاصة والعامة. الجامعة الأردنية.
- وفاء حمدوش، و لمياء عماني. (2020). البدائل التمويلية المستحدثة عبر التكنولوجيا المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة - حالة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تباني رزيقة (المحرر)، نحو انتقال الشركات لنموذج حوكمة مستدام: فرص ومتطلبات تحقيق الأداء الشامل (الصفحات 251 - 275). قسنطينة، الجزائر: دار ألفا للوثائق.